بنية النظام السياسي التركي
Turkish political system Structure

جمال خالد محمد الفاضي

الملخص:

يتناول بحث النظام السياسي في تركيا مجموعة من القضايا التي تتعلق بشكل وبنية النظام السياسي في تركيا خلال الفترة الممتدة من تأسيس الخلافة العثمانية وحتى مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم مرورا بتأسيس الجمهورية التركية ومراحل الانقلابات العسكرية، وكذلك بين البحث شكل نظام الحكم فيها وطبيعة مؤسسات الدولة وقدرتها، فضلاً عن المؤسسات الأخرى (مؤسسات الظل) التي تؤثر في القرارات السياسية وصناعة القرار .

Abstract:

The research titled "The Political System in Turkey" addresses a range of issues regarding the form and structure of the political system in Turkey during the period from the foundation of the Ottoman Empire until Justice and Development Party has came to power, and later the establishment of the Turkish Republic while undergoing stages of military coups.

The research has also demonstrated the form of the system of government and its characteristics, besides other institutions (Shadow institutions) that affect the political decisions and decision-making process.

المقدمة:

قامت القومية التركية على أنقاض إمبراطورية متفككة متداعية، حيث قام "مصطفى كمال أتاتورك"، في وقت لاحق من حكمه إلى التحرك باتجاه بناء الدولة القومية، وهنا يقول المؤرخون: "إن القومية التركية، بدأت أساساً منذ عام ١٩١٨ بالثورة الكمالية، التي ارتبطت برفض ما يحاك ضد تركيا، وأن القومية التركية، قد ولدت من دافع كان سببه، سياسة الغرب العدائية لتركيا، لذا بدأت نجاحات أتاتورك، تتزايد كلما تزايدت حولها المطامع، وقد شكلت الفترة ١٩١٩-١٩٢٢ التشكل النهائي للقومية التركية، والتي لاتزال تمثل أنموذجاً لحركات النضال والتحرر.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من أهمية سعي تركيا للعب دور إقليمي في المنطقة، إضافة إلى أن فهم أي سياسة خارجية لأية دولة يقتضي دراسة المراحل التاريخية لتطور نظام الحكم فيها، وشكل نظام الحكم فيها وطبيعة مؤسسات الدولة وقدرتها، فضلاً عن المؤسسات الأخرى (مؤسسات الظل) التي تؤثر في القرارات السياسية وصناعة القرار.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن النظام السياسي التركي مر بمراحل تطور متعددة، وأن هناك محطات شكلت نقلة نوعية في تشكيل هذا النظام، وهيكلته، وصولاً إلى صيغته الحالية والتي تبلورت مع وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي المحافظ إلى سدة الحكم على رأس هذا النظام، لذلك فإن التساؤل الرئيس الذي يتبلور هو كالآتي:

أسئلة البحث:

١. ما المراحل والمحطات التي مر بها النظام السياسي التركي منذ تأسيسه وحتى وصول العدالة والتنمية لسدة الحكم؟
٢. ما العوامل التي لعبت دور في تشكيل النظام السياسي التركي؟
٣. ما هي مكونات النظام السياسي التركي، والعوامل المثرة فيه؟
٤. هل هو نظام متغير أو يأخذ طابع الاستقرار؟

أهداف البحث:

- إعطاء صورة واضحة لشكل النظام السياسي التركي الحالي ومراحل تطوره.
- التعرف على طبيعة مؤسسات الدولة وشكلها واختصاصاتها المختلفة ودورها في صنع القرار السياسي.
- التعرف على أهم المحطات التي لعبت دور في صياغة شكل هذا النظام.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي حيث أن فهم النظام السياسي التركي تتطلب العودة إلى التاريخ، وكذلك المنهج التحليلي الذي ساعدنا في الخروج برؤية حول طبيعة النظام السياسي التركي ومكوناته وبنيته المؤسسية .

تقسيمات البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول : مراحل تطور النظام السياسي التركي، وكذلك تناول المبحث الثاني مؤسسات النظام السياسي التركي، وأهم خصائص هذا النظام.

المبحث الأول- تطور النظام السياسي التركي:

استطاع الأتراك بناء إمبراطورية كبيرة، عرفت فيما بعد بالإمبراطورية العثمانية[١]، والتي نسبت إلى "عثمان بن أرطغرل" المتوفي عام ١٢٢٨، وقد خلفه أبنه "أورخان" الذي هاجم أملاك الدولة البيزنطية في آسيا الصغرى، وبمجئ السلطان مراد الأول، اتخذت الفتوحات زخماً جديداً، فاستولى على أدرنة، تراقيا، جنوب بلغاريا، الصرب الشرقية، وزاد التوسع على يد "بايزيد الأول"، وتكلل الفتح والتوسع في عهد السلطان "محمد الفاتح" بالقيام بفتح القسطنطينية عام ١٤٥٣، وبقيت الإمبراطورية على هذا الحال، إلى أن أصابها الوهن والضعف، فانهارت وورثتها الدولة التركية الحديثة[٢].

بعد سقوط الخلافة العثمانية، اختارت تركيا دستوراً مدنياً، مستوحى من الدستور السويسري، بدلاً من الدستور العثماني، وفي نوفمبر ١٩٢٤ انتخب "مصطفى كمال أتاتورك" رئيساً للجمهورية الناشئة، وتم إعلان إلغاء نظام الخلافة، وفصل الدين عن الدولة، ثم بدأ تحول جذري في الحياة السياسية التركية، وكانت كل التعديلات الدستورية، التي تلت قيام الجمهورية التركية، تهدف إلى التخلص من إرث المرحلة العثمانية، والعمل على تكريس النظام العلماني.

مرحلة تكوين الجمهورية:

في هذه المرحلة التي تزعم فيها "مصطفى كمال أتاتورك"* الجمهورية التركية، أعلنت الملامح الأساسية للمشهد السياسي التركي[٣]، إذ بدأ "أتاتورك" بتطبيق نظريته في علمنة الدولة والمجتمع، على مجالات الحياة كافة في تركيا. حيث انتهت الحرب العالمية الأولى، بنتائج كارثية وتداعيات على الإمبراطورية العثمانية، التي خطت خطوطها الأخيرة نحو موتها، وتفككت إلى أجزاء، بتوقيعها على هدنة "مودروس" مع الحلفاء[٤]، وتركيا منعزلة لا حول ولا قوة

لها، خاضعة لسيطرة الاحتلالً[٥]، ومنفذة لأوامره، وقد اتجهت إرادة الدول الكبرى إلى تقليص جغرافيا الإمبراطورية العثمانية إلى حدود جغرافية الأناضول[٦].

برز "مصطفى كمال"، محاولاً العمل لمنع السلطان من قبول الهزيمة، بهذه الصورة المخجلة، حيث اعتبر أن قبول الهزيمة، يعني نهاية تركيا، كدولة وكشعب وكأمة، ورأى أن المطلوب ليست إحياء الإمبراطورية العثمانية، أو استرداد أمجادها، وإنما المطلوب إنقاذ تركيا، من الخراب والدمار والموت[٧].

وقد أدى رفض السلطان لهذه الدعوة، إلى قيام " مصطفى كمال" بالتحرك سراً، وإنشاء حركة مقاومة شعبية ضد الاحتلال، بدأت تنتظم تدريجياً في مناطق الأناضول، وبدأ "مصطفى كمال"، يعقد الاجتماعات السياسية، بهدف إذكاء روح المقاومة، والتأسيس لشرعية تنبثق من الشعب، بدلاً من شرعية الخليفة، التي تنبثق من التاريخ[٨]، وقد تلقى "مصطفى كمال" دعم كل قادة جيوش الإمبراطورية، وهو ما شجعه على الطواف في جميع مناطق تركيا، داعياً الشعب إلى حمل السلاح وشن حرب عصابات ضد المحتلين.

وفي ٢٣ أبريل ١٩٢٠، أعلن اتاتورك تشكيل حكومة أنقرة الشرعية، وتم تشكيل مجلس وطني، وانتخاب "مصطفى كمال" رئيساً له، و"عصمت إينونو" رئيساً لهيئة الأركان[٩].

وفي شهر أغسطس ١٩٢١، بدأت نواة تشكل النظام السياسي التركي، حيث أقر المجلس الوطني الكبير، سلطة مطلقة لرئيسه "مصطفى كمال"، ونصبه قائداً للجيوش الوطنية، كما أقر المجلس دستوراً جديداً، أسس بموجبه الدولة القومية، وقد خول المجلس "مصطفى كمال" مهام الاضطلاع بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، وتم رفض جميع المعاهدات التي وقعتها حكومة اسطنبول مع الاحتلال، وشكل "مصطفى كمال" حكومة إنقاذ وطني، تهدف إلى تحرير البلاد من الاحتلال، وتطهيرها من بقايا قوات السلطان الموالية للاحتلال[١٠].

وفي ٢٤ يوليو ١٩٢٣، جرى التوقيع على معاهدة **"لوزان"**، بعد إنجازات ميدانية حققتها المقاومة التركية بقيادة "مصطفى كمال" على الأرض، وفي أوائل **أغسطس ١٩٢٣**، صادق المجلس الوطني على المعاهدة، والتي تضمنت[١١] "جلاء قوات الاحتلال، وإنهاء مشروع المنطقة الدولية للمضائق، وإعادة جزر البحر المتوسط للدولة، وإلغاء مشروعات المراقبة، والتدخل المالي"، وانسحبت قوات الاحتلال، وتكللت جهود "مصطفى كمال" بالإعلان في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ عن استقلال تركيا[١٢].

استغل "مصطفى كمال"، هذا الانتصار الذي حققه بطرد الاحتلال، وباستقلال تركيا، وتأسيس الجمهورية، ليعلن أن خطوات إصلاح تركيا [١٣].

وقد أعد "مصطفى كمال" و" عصمت إينونو" مشروعاً لإعلان الجمهورية، **جاء فيه**: إن نظام الحكم الذي سيكون للدولة الجديدة، هو النظام الجمهوري، وسيتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية، ورئيس المجلس الوطني هو رئيس الدولة أيضاً، وقد تم التصويت على المشروع ، بموافقة ١٥٨ عضواً من أصل ٢٨٧[١٤]، وفي عام ١٩٢٤، شكَّل مجلس الشعب التركي، لجنة أعدت مُسودة دستور جديد حافظ، على نظام حكومة المجلس، وأقر بأن السُلطة التشريعية تقع في يد هيئة، تتشكلُ من مجلس الشعب التركي، يُنتَخَب أعضاؤها كل أربعة أعوام، وينتخب مجلس الشعب التركي رئيس الجمهورية، من بين أعضائه كل أربع سنوات، ووضع الدستور القضاء في يد المحاكم المُستقلة باسم الأمة، ويتضمن الدستور الحقوق والحريات الفردية والجماعية تحت عنوان (قانون الأتراك العمومي). وقد استفاد "أتاتورك" من الإرث المعنوي الكبير الذي حققه، في أثناء قيادته لحركة المقاومة التركية، وحول انتصاراته إلى سلطة معنوية مباشرة على كل مرافق الحياة السياسية في البلاد، وقد أرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف، الذي نصت عليه المادة ٣٥ من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة، بوصفه حامياً للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية، ولم تنفصل قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية، إلا بعد وفاة أتاتورك. كما أن أتاتورك

رفض مبدأ التعددية الحزبية، وأسس حزب الشعب الجمهوري، بوصفه حزباً وحيداً في البلاد، وبذلك توطدت لـ"أتاتورك" كل شروط السلطة المطلقة في تركيا، من خلال قيادته للجيش، ورئاسته الدولة، والحزب الحاكم(١٥).

وفي شهر مارس ١٩٢٤، تقدم "مصطفى كمال" بمرسوم إلى المجلس الوطني، يقضي بإلغاء الخلافة،وطرد الخليفة، وفصل الدين عن الدولة، وإلغاء المدارس الدينية، وسيادة التعليم المدني في التعليم(١٦)، حيث تم الموافقة على ذلك من المجلس، دون مناقشة، وفي أغسطس ١٩٢٥ أقر المجلس قانوناً بإلغاء الطربوش، وأمر رجال الدرك والجيش، بتطبيق القانون في جميع انحاء البلاد. وفي نوفمبر ١٩٢٥، استصدر "مصطفى كمال" عدة مراسيم، شكلت خطوات تنفيذية لتغريب الدولة، وجعلها دولة غربية علمانية، بعد أن كانت دولة شرقية إسلامية تتخذ الإسلام أساساً لتكوينها(١٧).

وفي نهاية عام ١٩٢٦، أصدرت المجالس البلدية قراراً يحظر على السيدات لبس الجلباب، وإلزامهن لبس الفستان، وتم التقرير ببدء كتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية، بدلاً من الحروف العربية، وفي عام ١٩٣٥، أعلن أن يوم الأحد، هو يوم العطلة الأسبوعية بدلاً من يوم الجمعة، وفي عام ١٩٣٨، ألغى " مصطفى كمال" مادة الدستور المتضمنة، أن الإسلام دين الدولة التركية(١٨).

وقد أعلن " مصطفى كمال"، في المؤتمر الأول لحزب الشعب، في ١٥ أكتوبر ١٩٢٧، أن مشروعه السياسي يقوم على أربعة أركان وهي: الجمهورية، والقومية، والعلمانية، والشعبية؛ بهدف تقديم المضمون القومي للسكان، بدلاً من الشعور فقط، بأنهم مجرد رعايا تابعيين للسلطان(١٩). وفي المؤتمر الثاني الذي انعقد عام ١٩٣١، أضيف ركنان آخران وهما: الدوليتية، والانقلابية، وقد اعتبرت هذه الأركان الستة، دعائم للدستور التركي، وقد ادمجت في مواده الأساسية في ٥/فبراير ١٩٣٧، وأصبحت المادة (٢)، منه تنص على أن "الدولة التركية هي دولة جمهورية، قومية، شعبية، دوليتية، علمانية، وإصلاحية

ثورية"[٢٠]. ولأن الجيش هو الأداة التي نفذت الثورة الأتاتوركية، حيث أرسى "مصطفى كمال" الذي منح لقب "أتاتورك" أبا الأتراك، تقليداً بأن واجب القوات المسلحة هو حماية الحدود التركية وحراستها[٢١]، إضافة إلى حماية التعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركي.

مرحلة ما بعد "مصطفى كمال":

بعد وفاة "أتاتورك" عام ١٩٣٨، تولى "عصمت إينونو" رئاسة الجمهورية، من عام ١٩٣٨-١٩٥٠[٢٢]، وقد استطاع "إينونو" بمساعدة الجيش، وخاصة الجنرال "فوزي شاقماق" -رئيس الأركان- أن يحيد خصومه السياسيين، وهكذا عدل النظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري، الذي أصبح "رئيساً دائماً" للحزب، وزاد عن ذلك، أنه قوى النزعة العسكرية الفاشية في الحزب والدولة، وتبدى ذلك في شعار الحزب "شعب واحد، حزب واحد، زعيم واحد"، وقد لعبت ظروف الحرب العالمية الثانية دوراً في مساعدة "إينونو" على تطبيق قوانين طوارئ صارمة، وحكم الدولة بـ"نظام أمني"، ذهب بعيداً في سياساته التسلطية، الأمر الذي زعزع الثقة بين النظام السياسي والدولة والمواطنين، وهكذا فقد تحطمت إرادة التضامن، التي ولدت خلال حرب التحرير[٢٣].

ومع تقاعد شاقماق عام ١٩٤٤، بدأت تتبلور معالم تأسيس سيطرةٍ مدنية نسبية على الجيش، والتحول نحو التعددية الحزبية، بدل سيطرة الحزب الواحد، في خطوة اعتبرت أن تركيا تتجه نحو تعديل النظام السياسي[٢٤]، ليصبح أكثر انفتاحاً داخلياً، وقد بدأت بالظهور معالم ولادة ديمقراطية، حيث ألمح في خطابه أمام البرلمان، في نوفمبر ١٩٤٥[٢٥]، أنه يعد لتغيرات في النظام السياسي، ليتواءم مع المستجدات في السياسة العالمية، وذكر أن العجز الأساسي في النظام السياسي التركي، هو بسبب الافتقاد لحزب معارض[٢٦]، ومع تزايد الانفتاح السياسي، بدأت تظهر توجهات معارضة، من قلب حزب الشعب الجمهوري،

قادها أربعة نواب، وقد أسس هؤلاء "الحزب الديمقراطي"[٢٧] في يناير ١٩٤٦، وكان من أبرز المؤسسين، "جلال بايار"، "عدنان مندريس"، وقد استقطب أعداداً متزايدة، وحظي بشعبية كبيرة، أوساط النخب التركية، ففي البداية، بدأ الحزب الديمقراطي، كما لو كان حزباً تحت سيطرة النظام، حيث أقر بالمبادئ الأتاتوركية الستة، ولكن قادته أرادوا إعادة تفسير تلك المبادئ، وفق الظروف الجديدة، ومن خلال الحد من تدخل الدولة، بأكبر قدر ممكن، والتوسع في الحقوق والحريات الفردية، وجعل السيادة الشعبية، من القاعدة وليس من أعلى أو من الحزب الحاكم[٢٨]. ١٩٤٦.

وفي انتخابات مايو ١٩٥٠، أسفرت نتائج الانتخابات الجديدة، عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي، في مفاجاة من العيار الثقيل، للرأي العام التركي، وللرأي العام الأوروبي، حيث حصل الحزب الديمقراطي على (٤٠٣) مقعدٍ من أصل (٤٨٢) مقعدٍ، فيما لم يحصل الحزب الجمهوري، إلا على (٦٩) مقعداً، ليفقد هيمنته على مقاليد الحكم، التي استمرت ٢٧ عاماً متواصلة، وقد شكل هدا الفوز للحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً في تاريخ تركيا الحديثة، بعد قيام الجمهورية وإلغاء الخلافة[٢٩].

وقد انتخب المجلس الوطني "جلال بايار" رئيساً للجمهورية، خلفاً لـــ"عصمت إينونو" الذي استقال من منصبه، بالرغم من الإصرار الذي مارسه الحزب الديمقراطي؛ كي يبقى في سدة الرئاسة، فيما كلف "عدنان مندريس" تشكيل حكومة جديدة[٣٠].

ولكن ظهر صراع بين "مندريس" والبيروقراطية العسكرية، انتهى بانقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠،[٣١] أطاح بـ"مندريس"، وبمحاكمته وإعدامه مع ثلاثة من وزرائه[٣٢]، وبدأ الجيش يضفي المشروعية القانونية والدستورية، على تدخلاته العسكرية، وقد اعلن إجراء انتخابات برلمانية جديدة في ١٥ اكتوبر ١٩٦١، حيث أسفرت نتائجها، عن فوز حزب الشعب الجمهوري بنسبة (٣٦.٧%) أي ما يعادل (١٧٣) مقعداً، وحزب العدالة الذي تزعمه "سليمان

ديميريل"، والذي حل محل الحزب الديمقراطي بنسبة (٣٤.٧%)، أي ما يعادل (١٥٨) مقعداً[٣٣]، ولم يحصل أي حزب على أغلبية تؤهله لتشكيل حكومة منفرداً، وقد تم تكليف "عصمت إينونو" بتشكيل الحكومة الجديدة، وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٦١، تم انتخاب قائد الانقلاب الجنرال "جمال جورسيل" رئيساً للجمهورية الثانية الجديدة، ورئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع[٣٤].

وفي انتخابات أكتوبر ١٩٦٥، فاز "حزب العدالة" بأكثرية الأصوات (٥٣%)، وقد تم تكليف "سليمان ديميريل" بتشكيل الحكومة، فيما حملت انتخابات ١٩٦٩ "ديميريل" إلى الحكم مرة أخرى، باعتباره رئيس الأكثرية مرة أخرى. وقد عجزت حكومة "ديميريل" الثانية، عن إدارة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي اجتاحت البلاد، وتمخض عنها مظاهرات واحتجاجات وإضرابات عمالية[٣٥]، دفعت المؤسسة العسكرية إلى توجيه مذكرة إنذار إلى الرئيس "جودت صوناي" (١٩٦٦-١٩٧٣)، ورئيس الوزراء "ديميريل"، تهدد بالتدخل واستلام السلطة، ما لم يتم تشكيل حكومة قوية مقنعة تكون قادرة على إعادة الهدوء والنظام إلى البلاد، وإجراء إصلاحات سريعة، تقضي بموجبها على كل أسباب التذمر والفوضى[٣٦].

وقد شكل الانقلاب العسكري، في ١٢/مارس ١٩٧١، استجابة للتأزم المزمن في الحياة السياسية، وفشل الحكومات المدنية، في إيجاد حلول للمشاكل المستعصية في البلاد.

وفي انتخابات اكتوبر ١٩٧٣، حصل كل من الحزب الجمهوري، على نسبة (٣٣.٥%)، في حين حصل حزب العدالة، على نسبة (٢٩.٥%)، وقد تشكلت حكومة ائتلافية برئاسة "بولنت أجاويد" وشارك فيها "نجم الدين أربكان" زعيم حزب السلام الوطني، إلا أن ذلك الائتلاف سقط بعد عدة أشهر؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسي، الذي ظل مستمراً[٣٧]، وقد شكل "ديميريل" الحكومة التالية، التي لم تكن أوفر حظاً من سابقتها، بل فشلت في تهدئة الأوضاع المتوترة، نتيجة الأزمة الاقتصادية والعنف السياسي. ففي مايو

١٩٧٧، دعا اتحاد نقابات العمال اليسارية، إلى تجمع عمالي ضخم في مدينة إسطنبول، احتفالاً بعيد العمال، إلا أن حكومة "ديميريل"، رفضت منح ترخيص لهذا الاحتفال، وهو ما حدا برئيس اتحاد النقابات " كمال تورلكير"، بتحدي القرار، وإقامة الاحتفال في موعده المحدد، وحضره ما يزيد عن (١٥٠) ألف شخص، وتدخلت قوات الشرطة لفض التجمع بالقوة، وقد أدى ذلك إلى سقوط (٣٤) قتيلاً، وهو ما استغلته الأحزاب اليسارية في الدعاية الانتخابية، وكان المستفيد الأول، في ذلك هو حزب الشعب الجمهوري بزعامة "أجاويد"، حيث حصل على أكثرية في الانتخابات التي أجريت في يونيو ١٩٧٧[٣٨].

وخلال عام ١٩٧٩/١٩٨٠، كان واضحاً، أن العنف أخذ منحا مختلفاً، ففي مايو ١٩٨٠، تم اغتيال نائب رئيس حزب الحركة الوطنية، وفي يوليو من نفس العام اغتيل "نهارت أريم" رئيس الوزراء السابق، و"كمال توكلر" رئيس اتحاد النقابات العمالية اليسارية، وقد دفع هذا المشهد المأزووم، الجيش إلى قيام بانقلاب ١٢ سبتمبر عام ١٩٨٠، حيث أعلن في بيانه الأول سيطرة الجيش على مقاليد السلطة السياسية، وحل البرلمان، ووقف نشاطات الأحزاب السياسية، واتحاد النقابات العمالية، وألقي القبض على قادة الأحزاب، وتم فرض الأحكام العرفية، ومنع المواطنين من مغادرة تركيا، وإقالة العمد ورؤساء المجالس المحلية، وركزت السلطات جميعاً في قبضة مجلس الأمن القومي، برئاسة الجنرال "كنعان إيفرين" قائد الانقلاب، الذي تولى رئاسة الجمهورية في ١٤ سبتمبر. وأصبح مجلس الأمن القومي مقتصراً على العسكريين فقط، الذين لم يترددوا في إغلاق الصحف وحظر المناقشات السياسية ، وفي عام ١٩٨٢، تم حل الأحزاب السياسية، ومصادرة ممتلكاتها[٣٩]. وخلال الأسابيع الستة الأولى من انقلاب ١٩٨٠، جرى اعتقال (١١٥٠٠) شخص، وتزايد إلى (٣٠) ألفاً بنهاية العام، ثم (١٢٠) ألف شخص، بنهاية عام ١٩٨١.

وبذلك ترسخت سيطرة الجيش من جديد على مناحي الحياة السياسية في البلاد، حيث استفاد قادة الانقلاب من دروس وعبر أساسية من انقلابي عام

١٩٦٠، و١٩٧١، وهي[٤٠]: حل البرلمان، والأحزاب، وكذلك حل النقابات، وقُبِض على قادة الأحزاب السياسية، وفرضت الأحكام العرفية، ومنع المواطنون من مغادرة تركيا.

وبعد استقرار الأمر للانقلاب، بدأت عملية وضع دستورٍ جديد عام ١٩٨٢، من خلال لجنة تشريعية، فرضتها المؤسسة العسكرية، ومجلس الأمن القومي، خرج الدستور الجديد للنور، وتضمن (١٩٣) مادة رسخت مبادئ الجمهورية العلمانية، وحددت صلاحيات النظام السياسي وشكله، وقد مثل الدستور الجديد تراجعاً عن دستور ١٩٦٠، حيث تركزت السلطة في قبضة السلطة التنفيذية، وزاد من سلطات رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي، وحد من حرية الصحافة، والاتحادات العمالية، ومنع التظاهرات السياسية، كما قيد حقوق الأفراد وحرياتهم، وقد استطاع الجنرال "إيفرين" انتزاع الموافقة على مشروع الدستور الجديد بنسبة (٩١.٤%) من الأصوات[٤١].

وبعد إقرار الدستور الجديد، وتولي "كنعان إيفرين" رئاسة الجمهورية، تحرك العسكريون لاستكمال إعادة هيكلة النظام السياسي، ففرضوا قانوناً جديداً يحظر نشاط الفاعلين السياسيين قبل الانقلاب ولمدة ١٠ سنوات[٤٢]، وتم السماح بتكوين أحزاب جديدة، شرط موافقة مجلس الأمن القومي، وعند إجراء انتخابات نوفمبر ١٩٨٣، كانت الأحزاب التي يسمح لها بدخول الانتخابات ثلاثة أحزاب فقط، وهي[٤٣]:

حزب الديمقراطية الوطنية، بزعامة "تورغوت سونالب"، وحزب الشعب، وقائده "نجدت غالب"، ويمثل الجناح الأتاتوركي في حزب الشعب الديمقراطي، حزب الوطن الأم، بقيادة "تورجوت أوزال".

وقد أظهرت نتائج انتخابات نوفمبر ١٩٨٣، فوز حزب" الوطن الأم" بالحصول على نسبة (٤٥%)، فيما حصل كل من حزب الديمقراطية الوطنية (٣٠%)، وحزب الشعب على (٢٣%)[٤٤]، وأصبح "أوزال" رئيساً للحكومة،

وقد استطاع "أوزال" أن يقود عملية متدرجة لاستعادة الديمقراطية، وسيطرة المدنيين على الحياة السياسية، فأعلن عن إجراء انتخابات بلدية في مارس ١٩٨٤، ثم أصدر قانوناً يسمح برفع الحظر عن نشاط الأحزاب القديمة، وقد أظهرت نتائج هذه الانتخابات حصول حزب الوطن الأم على (٤١.٥%)، والحزب الديمقراطي الاشتراكي على (٢٣.٥%)[٤٥]. وشهد عام ١٩٨٧ عودة قادة الأحزاب القديمة إلى النشاط السياسي بتعديل دستوري، مما اضطر "أوزال" إلى الإعلان عن انتخابات برلمانية تجرى في نوفمبر ١٩٨٧.

وقد جاءت نتائج الانتخابات بحصول حزب الوطن الأم على (٣٦.٣%)، والحزب الاشتراكي الديمقراطي على (٢٤.٨%)، والطريق الصحيح على (١٩.٢%)، واليسار الديمقراطي على (٨.٥%)[٤٦]. فيما شهدت الفترة ما بين ١٩٨٩- ١٩٩٢ عدة تطورات في الحياة السياسية التركية.

- في التاسع من نوفمبر عام ١٩٨٩[٤٧]، تسلم "تورغوت أوزال" رئاسة الجمهورية[٤٨]، وتم إحداث تعديلات دستورية تقضي بتوسيع عضوية البرلمان، وانتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً.
- عودة " ديميريل" إلى الحكم، بعد حصول حزبه الطريق الصحيح، على نسبة (٢٧%)، خلال الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩١.
- بدأ "أوزال" يحاول صياغة "نموذج إسلامي تركي معتدل" في مواجهة "النموذج الإسلامي الراديكالي"، غير أن رؤى "أوزال" حول نموذج "الإسلام المعتدل" انتهت بوفاة "أوزال" عام ١٩٩٣، وليصبح البديل هو حزب الرفاه الإسلامي، حيث حقق "حزب الرفاه" المركز الأول في الانتخابات العامة التي جرت في ديسمبر ١٩٩٥، بنسبة (٢١.٦%)[٤٩]، ليحصل الحزب على ١٥٨ مقعداً، من مجموع ٤٥٠ مقعداً[٥٠].

ولكن بعد حالة من التجاذب بين الرفاه والمؤسسة العسكرية[٥١]، نتج عنها في النهاية، ما يمكن أن يطلق عليه انقلاباً مقنعاً ضد حكومة "أربكان"[٥٢]، وبمعنى آخر، "عاد الجيش التركي إلى تنفيد "انقلاب مدني" في السياسة

التركية، دون تولي مقاليد الحكم مباشرة، من خلال "انقلاب عسكري"، وقد قدمت حكومة "أربكان" استقالتها في ١٨ حزيران ١٩٩٧، وذلك بعد أقل من سنة على تشكيلها، ليفتح الباب مرة أخرى أمام شريكته في الحكم "تشيلر"، لتتولى تشكيل حكومة جديدة بأغلبية برلمانية (٢٨٣) نائباً، إلا أن الرئيس "ديميريل" تجاهل هذا الاستحقاق، وكلف زعيم حزب الوطن الأم "مسعود يلماظ" بتشكيل حكومة جديدة، في ظل رعاية ورقابة من المؤسسة العسكرية، والامتثال لكل مطالبها.

وبعد سنة ونصف، قدم "مسعود يلماظ" استقالة حكومته؛ نتيجة التدخل من قبل الجيش في الجهاز الحكومي، وتم تكليف "بولنت ايجيفيت" - زعيم حزب اليسار الديمقراطي- بتشكيل حكومة انتقالية، حددت مهمتها الأولى بالتحضير لانتخابات مبكرة، وهو ما جرى في أبريل١٩٩٩ [٥٣] ، حيث حصل حزب "ايجيفيت" على الأغلبية، وقام بتشكيل حكومة إئتلافية جديدة، من ثلاثة أحزاب: اليسار الديمقراطي، والحركة القومية، والوطن الأم[٥٤]، وقد سعت هذه الحكومة في برنامجها للعمل على تسكين هواجس المؤسسة العسكرية؛ لإبعاد تدخلاتها في السياسة قدر الإمكان. وبعد عام، سرعان ما بدأت المشكلات التي كان أكثرها إثارة للجدل، قرب انتهاء فترة ولاية الرئيس "ديميريل" في رئاسة الجمهورية، وضرورة البحث عن شخصية مناسبة للمنصب، حيث رفض البرلمان تجديد ولاية الرئيس "ديميريل"، وظهر ميل اختيار اسم من خارج الملعب السياسي لضمان توافق الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، والأحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان، فبرز اسم رئيس المحكمة الدستورية "أحمد نجدت سيزر" مرشحاً للمنصب، وبالفعل تقدم الإئتلاف الحكومي في ٢٤ أبريل ٢٠٠٠، بترشيح "سيزر" رسمياً، وجرت عملية انتخابات الرئيس في ٥ مايو ٢٠٠٠، وأصبح "سيزر" الرئيس العاشر للجمهورية التركية.

وبعد اشهر قصيرة، أي في أغسطس ٢٠٠٠، بدأت الغيوم تتلبد بين الرئيس والحكومة، حيث رفض الرئيس التوقيع على كثير من القرارات، التي

رأى فيها غير قانونية وغير دستورية، وقد استمرت حالة الخلاف والتصادم بين الرئيس والحكومة، إلى أن بدأت تظهر الدعوات إلى إجراء انتخابات مبكرة، حيث تعرضت البلاد لجملة من المشاكل الاقتصادية والسياسية، وبدأت تركيا غيرة قادرة على استكشاف أي مخرج للنفق المظلم، الذي دخلت فيه، دون اللجوء إلى الانتخابات المبكرة التي تم إقرارها في الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ ، ونتج عنها فوز حزب العدالة والتنمية ووصوله لسدة الحكم[٥٥].

المبحث الثاني- مؤسسات النظام السياسي التركي:

تمتلك تركيا نظاماً ديمقراطياً برلمانياً على الطراز الغربي، الذي يقوم على مبدأ التعددية[٥٦]، وهو يعبر عن دولة حديثة وافدة، متغربة تم استيرادها من الغرب، ولكنها لم تستنب بصورة مستقرة راسخة، ولذا فإن العملية السياسية هي الأخرى غير مستقرة، وتعاني اختلالاً في تنظيم السياسة العامة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، ولكون السياسة مفتوحة على تدخلات العسكر في الداخل والقوى الكبرى والمجاورة في الخارج [٥٧]، وسوف يهتم هذا الفصل من الدراسة على هذه المعاني الواردة في نظام السلطات العامة وشبكة التفاعلات المرتبطة بالحياة السياسية التركية.

أولاً: المؤسسات الدستورية والقانونية:

إن الدولة العصرية، هي دولة دستورية، بالضرورة، وما بين الديمقراطية، والحياة الدستورية، روابط وثيقة، بحيث إن التطورات الدستورية في أغلب الأحيان، تبدو متداخلة جداً، مع النضال الديمقراطي، فالدستور هو الذي يوضح البناء الأساسي للدولة، وتنظيمها وقواعد تفعيل هذه التنظيمات [٥٨]. وقد نشأت الدولة التركية، محكومة بنظام قيم ومبادئ توجيهية وإرشادية، تعد أن الغرب هو "المثال "الذي يجب أن يحتذى في البناء والتطور[٥٩] وقد أدى ذلك

إلى تعميق الشعور بالفارق مع الغرب، وهو ما دفع النخبة السياسية للالتحاق بالغرب بعد الاستقلال العسكري والسياسي عنه، ويقوم النظام السياسي التركي على أساس وجود مجموعة من المؤسسات والسلطات الدستورية، التي تعمل على ترسيخ قواعد النظام، وحماية الدولة، وبناء مجتمع دولة المؤسسات، **وهذه السلطات هي**:

السلطة التشريعية[٦٠]**:**

تتمثل السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية، وتتحدد اختصاصاتها وسلطاتها في الفصل الأول، من القسم الثالث من الدستور، وتشمل اختصاصاتها حسب المادة (٨٧)، كما عدلت في أكتوبر ٢٠٠١، مجموعة من السلطات أهمها: صلاحية التشريع، وهي صلاحية لا تفوض، وتعديل القوانين وإبطالها، والإشراف على عمل مجلس الوزراء والوزراء، وإصدار مراسيم حكومية تكتسب قوة القانون، وإقرار الخطط الحكومية بشأن السياسة العامة الداخلية والخارجية، ومناقشة مشروع الميزانية، وإعلان الحرب، وتفويض القوات المسلحة[٦١].

ويبلغ عدد أعضاء الجمعية الوطنية (٥٥٠) عضواً، يتم انتخابهم كل أربع سنوات، بعد التعديل الدستوري ٢٠٠٧، ويعتمد نظام الانتخاب على النظام النسبي للأحزاب السياسية، ويشترط حصول الحزب على (١٠%) من أصوات الناخبين؛ حتى يحصل على تمثيل في الجمعية الوطنية. وقد يتأخر إجراء الانتخابات إلى ما بعد الموعد المقرر؛ بسبب الحرب على أن لا يتجاوز السنة، وتؤجل أكثر من مرة، إذا لم تزل الأسباب الموجبة للتأجيل أو التأخير[٦٢].

السلطة التنفيذية[٦٣]**:**

تتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء:

رئيس الجمهورية:

وهو على رأس الدولة، ويمثل الجمهورية التركية، ووحدة الشعب التركي، وتتحدد اختصاصاته بموجب الفصل الثاني من القسم الثالث من

الدستور، وبحسب التعديل الدستوري الذي جرى الاستفتاء عليه في أكتوبر ٢٠٠٧، فإنه يجرى انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر كل خمس سنوات، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر(٦٤)، ويشترط أن يزيد عمره على (٤٠) عاماً، وأن يكون حاصلاً على شهادة جامعية.

وبالنسبة لمهتمه **وصلاحياته**: تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله؛ وإيفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا؛ وقبول نظرائهم الأجانب، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها، وترؤس مجلس الأمن القومي ودعوته إلى الانعقاد، ومجلس الوزراء عند الحاجة، والتوقيع على المراسيم والقرارات، إضافة إلى إصدار العفو عن بعض المحكومين عند توفر الشروط المطلوبة، والإشراف على تطبيق الدستور، وتعيين رئيس الأركان العامة، ودعوة الجمعية الوطنية ومجلس الوزراء إلى الانعقاد عند الضرورة، وطلب الاستفتاء العام، والدعوة إلى الانتخابات العامة، وإعلان الأحكام العرفية وحالة الطوارئ، وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي، وأعضاء المحكمة الدستورية (٦٥). ويوجب على الرئيس المنتخب أثناء ولايته، أن يقطع علاقته مع حزبه، إذا كان عضواً في حزب، وأن يوقف عضويته في البرلمان.

رئيس مجلس الوزراء:

وهو مركز السلطة التنفيذية على اعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، ويُعين رئيس الوزراء (المادة ١٠٩)، ويعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية، وعادة ما يكون رئيس أكبر الأحزاب تمثيلاً، ومن اختصاصات رئيس الوزراء (المادة ١١٢)، أنه يشرف على عمل الوزراء، ويقوم بإعداد برامج وخطط السياسات العامة ، تكون هي الأساس الذي تمنح على أساسه ثقة الجمعية الوطنية (٦٦). ويقوم رئيس الوزراء، باختيار الوزراء ، سواء أكانوا من داخل البرلمان، أم خارجه، ويقوم رئيس الوزراء المكلف ،بعرض أسماء أعضاء وزارته على رئيس الجمهورية خلال (١٥) يوماً من تكليفه، وقد يطلب

الرئيس أحياناً إدخال تعديلات على هذه القائمة ، والتي يتم تقديمها إلى البرلمان؛ ليبدأ مجلس الوزراء ممارسة وظائفه بعد نيله التصويت بالثقة[٦٧]. وفي حال نشوب خلاف بين مجلس الوزراء والبرلمان، يكون للثاني حق إسقاط الأول عن طريق سحب الثقة، كما أن لرئيس الجمهورية ، وفي ظروف معينة، حق الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة [٦٨]، وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية، وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات، وتطبيق القوانين، واقتراح مشاريع القوانين، وإصدار قرارات لها قوة القانون[٦٩].

السلطة القضائية:

تتشكل السلطة القضائية هرمياً من مجموعة من الهيئات، وأهمها: المحكمة الدستورية المادة (١٤٦)، ومجلس الدولة (المادة ١٥٥)، ومحكمة الاستئناف العسكرية (المادة ١٥٦)، والمحكمة الإدارية العسكرية (المادة ١٥٧)، ومحكمة أمن الدولة (المادة ١٤٣)، والقضاء العسكري (المادة ١٤٥)، ويقرر الدستور حسب المادة (١٣٨) استقلالية القضاء في واجباته ومسؤولياته[٧٠]، وتعد **المحكمة الدستورية:** تعد أعلى هئية قضائية في تركيا، وتحظى بأهمية خاصة، ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية، وتتكون من ١١ عضواً أصيلاً نظامياً، و٤ أعضاء احتياط، يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس الدولة، والمحاكم العليا وفقاً للمادة (١٤٦)، وتحدد المادة (١٤٨) من الدستور اختصاصات المحكمة بالتحقق من دستورية القوانين، والتعليمات الصادرة عن الحكومة، وهي التي تختص بفحص مراسيم الجمعية الوطنية وقوانينها وإجراءاتها ومراقبتها، والتعديلات الدستورية، ولكنها لا تناقش أياً من إجراءات فترة حالة الطوارئ وقوانينها.

مجلس الأمن القومي:

هو جهاز دستوري يرأسه رئيس الجمهورية، ويتكون من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة

القوات البرية والبحرية والجوية، وقائد الدرك، وبتعديل أكتوبر ٢٠٠١، تم إضافة وزير العدل، وثلاثة نواب لرئيس الوزراء، ويتولى مجلس الأمن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الأمنية، وتنفيذها(٧١).

وقد أنشئ مجلس الأمن القومي التركي؛ ليوفر قناة قانونية للجيش، تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع، ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء، ورئيس الأركان كأولوية.

المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية التركية واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي، وهي الأقدم والأكثر تنظيماً في التاريخ التركي، وهي في الواقع تشكل عماد الدولة التركية، بل هي المؤسس للدولة الحديثة(٧٢). وقد كان لها الدور الأبرز في حرب التحرير والاستقلال، وفي الدفاع عن الحدود وتطوير المجتمع، وتحديثه. وقد كان من أهم الأسس التي رسخها "مصطفى كمال" للجيش، هي امتلاكه عقيدة ورؤية للسياسة العامة، وللدور في بناء الدولة وحمايتها، وقد أظهرت كل الأدبيات المتعلقة بالجيش، أن مسار المؤسسة العسكرية هو المسار الذي حدده لها "مصطفى كمال أتاتورك"، ومن أهم الاختصاصات التي حددتها المؤسسة العسكرية لنفسها، هي الاستجابة الفعالة، ضد التحديات الأمنية، والأزمات والأوضاع المتغيرة، على الصعيد العالمي، وضمان أمن تركيا، ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية. ومن أبرز مهام المؤسسة العسكرية، الردع وتحليل مجال الأمن ونطاقه، وإدارة الأزمات، وعمليات الانتشار المحددة للقوات العسكرية، وعمليات الحرب التقليدية. وتقوم المؤسسة العسكرية في تركيا بدور مهيمن في عملية القرار، وترى نفسها الحارس الرئيس والضامن الوحيد لمبادئ الجمهورية التركية، وأسسها العلمانية والأتاتوركية، التي قامت عليها الجمهورية التركية، ويرى العسكريون، وبحسب تنشئتهم الأيدلوجية، بأنهم

ليسوا فقط حماة لحدود الوطن، بل إنهم أيضاً حماة للأسس والمبادئ الأساسية التي قامت عليها الجمهورية التركية [٧٣].

لقد حددت الدساتير المختلفة للدولة التركية، مكانة المؤسسة العسكرية، في النظام السياسي التركي، وقد تحولت تأكيدات "أتاتورك" بشأن الجيش ومكانته، على أن الجيش، هو "حامي الدولة" إلى وضع قانوني، كما حددته المادة (٣٤) من قانون ١٩٣٥، وتكرر ذلك في المادة (٣٥) من قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة لعام ١٩٦٠، كما أكد دستور ١٩٦١ في المادة (٣٥) منه، على أن "واجب القوات المسلحة، هو الاهتمام وحماية الوطن التركي، والجمهورية[٧٤].

القوى السياسية وجماعات المصالح:

تعد الأحزاب إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية، ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية؛ وذلك لما تقوم به من تنافس على السلطة، وتجسيد لمبدأ المشاركة السياسية، إضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه [٧٥]. إن مكانة الدول تتغير إقليمياً ودولياً وفقاً لأوزانها السياسية، وأن طبيعة الحزب السياسي الحاكم، هو الذي يكون له الدور الأكبر في تغيير هذا المفهوم، والأحزاب السياسية التركية لعبت دوراً كبيراً في الحياة السياسية[٧٦]، فمنها ما تماشى وفق العقيدة العسكرية التركية، ومنها ما خالف، وأخرى اندثرت، ومنها من بقي حياً حتى الآن[٧٧].

١. القوى السياسية والأحزاب:

إن التاريخ السياسي التركي الحديث، حافلٌ بالكثير من الأحزاب السياسية، التي أسست في مراحل مختلفة، أضمحل بعضها وتلاشى، أو استمر بأشكالٍ وأسماءٍ وصيغٍ أخرى، أو بقي كما هو كحال حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه "مصطفى كمال أتاتورك" عام ١٩٢٣.

وقد شهدت الحياة الحزبية في تركيا، العديد من التطورات منذ الاستقلال وإعلان الجمهورية في العام ١٩٢٣، وكانت التعددية الحزبية أبرز ما يميز النسيج السياسي التركي، ولكن التفاعلات الحقيقية للتعددية الحزبية، بدأت عام ١٩٥٠[٧٨]. وقد ظلت الحكومات في تركيا، منذ ذلك التاريخ، وهو عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٠٢ ائتلافية في غالبها، نظراً إلى عدم قدرة الأحزاب على إيجاد تغيير في المجتمع التركي، إلى أن جاءت انتخابات عام ٢٠٠٢ البرلمانية، بعلامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث، ليس فيما يتعلق بالنتائج، والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب إسلامي "حزب العدالة والتنمية"، إثر حصوله على غالبية المقاعد البرلمانية بواقع (٣٦٠) مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعداً، ونتج عن هذا الفوز سياسات، مهدت لتغيرات جذرية، مازالت تتفاعل حتى اليوم على الصعيدين الداخلي والخارجي. وتنقسم الأحزاب التركية، إلى تيارات أساسية، حيث شهد تاريخ تركيا الحديث حوالي٢٠٠ حزبٍ سياسي حتى اليوم.

٢. **جماعات المصالح[٧٩]:**

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية، واقتصادية ونسائية وبيئية، وغيرها، و لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرار، فهي من ناحية ، تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، وتعد من ناحية أخرى مصدراً مهماً للتجنيد السياسي، حيث انضم بعض قياداتها وكوادرها إلى النخبة السياسية، بمستوياتها المختلفة[٨٠].

٣. **الطرق والجماعات الدينية:**

توجد في تركيا طرق دينية عدة، كالطرق النقشبندية، والنورسية، والسليمانية والقادرية، وغيرها، وتتمتع بثقل اقتصادي كبير، وتتجاوز

من حيث عدد أعضائها ومساندیها حجم العضوية أو المساندة التي يتمتع بها أي حزب سياسي [٨١].

وقد مثلت الطرق الصوفية القاعدة الاجتماعية للدولة العثمانية، في بدايات تكوينها، وظلت هذه الطرق مع تبلور مؤسسات الدولة، تعبر عن الإسلام الشعبي، بطريقة متوازية مع الإسلام الرسمي، وقد كان معظم سلاطين الدولة يؤيدون الطرق الصوفية، كتعبير عن الإسلام غير الرسمي ، وانتمى الكثير منهم إلى هذه الطرق، وقد تملقهم" أتاتورك " خلال خوض صراعه مع الخلافة الإسلامية، وخاصة الطريقة النقشيندية، لذا فإن دستور ١٩٢٤ ترك الطرق الصوفية، حرة دون أية قيود [٨٢]. وما أن أُطيح بمؤسسة الخلافة حتى اندلعت معارضات إسلامية، من نوع آخر، ففي فبراير ١٩٢٥ اشتعلت منطقة الأناضول الشرقية، بتمرد مسلح قاده شيخ كردي الأصل، من شيوخ الطريقة النقشبندية، وقد أعلنت حكومة "مصطفى كمال" حالة الطوارئ، وواجهت التمرد بقدر كبير من العنف، ذاهبة إلى حد إعدام الشيخ "سعيد بيران" و٤٦ من أتباعه، ومن ثم إعلان حظر شامل على الطرق الصوفية [٨٣].

وهذا ما أدى إلى لجوء الطرق الصوفية، في دفاعها المستميت، عن هويتها ووجودها إلى العمل السري، ثم انتقلت إلى العلنية في الستينات، وأصبحت جزءاً من الحركة الإسلامية في تركيا، بل إنها أصبحت جزءاً مؤثراً في الحياة السياسية، يأخذها السياسيون والأحزاب في تقديرهم لأسباب متصلة بالحصول على أصواتهم الانتخابية [٨٤].

الرأي العام ووسائل الإعلام[٨٥]:

يعد الرأي العام أحد الوسائل التي يتأثر بها النظام السياسي في مجال السياسة الخارجية[١٣٦]، فهو يمثل أحد الموارد السياسية للنظام السياسي، ويتحدد

ذلك بحسب طبيعة قوة الرأي العام، وطبيعة النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة(٨٦)، وتؤدي وسائل الإعلام رسالتها من خلال خطابين إعلاميين هما: وسائل إعلام التيار الإسلامي، والذي يسعى لمنح الجمهور انطباعات، تؤكد توازنها الفكري وسعيها للحفاظ على الصدق والموضوعية، في تناول الأخبار، ويرتكز خطابها على الدعوة إلى عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية، وتوثيق علاقاتها مع الدول الإسلامية والعربية، لذلك تتهمها الصحف العلمانية، بأنها تسعى لإقامة نظام إسلامي، وإحلال الشريعة، بدلاً عن العلمانية. وسائل إعلام العلمانية، التي تركز على دعم النظام العلماني في تركيا ، ومواجهة التيار الإسلامي، ومحاربة أفكاره ودعواته المستمرة؛ لإعادة الهوية الإسلامية لتركيا(٨٧) .

الخلاصة:

تبرز أهمية دراسة النظام السياسي في تركيا من عاملين، أولهما مفهوم النظام السياسي بوصفه مفهوماً مجرداً يعني النظم الاجتماعية التي تتمثل في شكل مؤسسي وقانوني يسمى "الدولة"، وبالتالي فدراسة النظام السياسي لا تعني دراسة نظام الحكم بحسب بعض المدارس الحديثة في دراسة النظم السياسية المقارنة. أن دراسة النظام السياسي في تركيا خرجت من إطار الدراسة لشكل نظام الحكم إلى بحث مجموعة العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية والحزبية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إنتاج الشكل الحالي لنظام الحكم في تركيا. والثاني هو أهمية معرفة التسلسل التاريخي الذي قاد الحركة السياسية التركية إلى شكلها الحالي والفاعلين الأساسيين فيها.

لذلك يمكننا القول: إن التغيير في شكل النظام السياسي التركي وماهيته، هو نتاج تغيير استمر منذ سقوط الخلافة العثمانية، وصولاً إلى شكل النظام السياسي الحالي، جيث شهدت الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ وحتى الآن، أطول مدة استقرار للنظام السياسي في تاريخ الدولة التركية الحديثة، يقترب فيها حزب

العدالة والتنمية الحاكم من توصيف الحركة التاريخية والاجتماعية في تشابه كبير إلى حدٍ ما من الحركة التاريخية التي مثلها السلاجقة أو العثمانيين، ويتضح ذلك من خلال عاملين هما، النتائج الكبيرة التي حققها الحزب على ساحة العمل السياسي داخل تركيا، والنموذج الذي شكله نجاح هذا الحزب على المستوى الداخلي خلال فترة الدراسة، إضافة إلى سياسته الخارجية على مستوى الإقليم. خصوصاً بعد نجاح مؤسس الحزب "رجب طيب أردوغان" في الانتخابات الرئاسية، ليصبح أول رئيسٍ لتركيا، يدخل القصر الرئاسي من بوابة الإرادة الشعبية. الأمر الذي سينعكس في المستقبل، ولا شك على قوة الحزب على مستوى الانتخابات النيابية العام القادم، وعلى مستوى التعديلات الدستورية التي يمكن أن تفرز شكلاً جديداً لنظام الحكم في تركيا.

الهوامش والمراجع:

١. في هذا السياق، كتب المؤرخين عن الخلافة العثمانية، حيث بين هربين Penne Herpin أحد المفكرين الفرنسيين الذين عاصروا الخلافة العثمانية عام ١٦٢٩م " تفوق قدرة الإمبراطورية العثمانية اليوم قدرات مجموع دول العالم أجمع"، ويستهل البارون النمساوي فون هامر Von Hammer مقدمة الأجزاء التسعة عشر من كتابه عن تاريخ الخلافة العثمانية بالقول عام ١٨٣٥م " الإمبراطورية العثمانية إمبراطورية واسعة وهي ذات أهمية غير متناهية من الناحية التاريخية، هي أشبه ما تكون بمارد يقبض بأذرعه الجبارة على ثلاث قارات في وقت واحد، ولو أنها سقطت في وقت من الأوقات، كأية إمبراطورية أخرى، فإن أنقاضها سوف تغطي قارات آسيا وأفريقيا و أوربا"، و يقول المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي "Arnold Toynbee الخلافة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول حقبة في التاريخ، وذلك أمر لم توفق إليه الإمبراطورية الفارسية أو الرومانية أو العربية. كما أنها جمعت الأقوام الناطقة بالعربية كافة تحت راية واحدة، وإن إدارة الخلافة العثمانية للشرق الأوسط كانت خير إدارة على مدى التاريخ وحتى يومنا هذا"، **أنظر إلى**: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، اسطنبول، ١٩٨٨، ص٧.

Kemal H. Karpat, Arnold Toynbee, The Ottoman State and its Place in the World History, E.J.Brill, Leiden, 1974, p 15-18

٢. رواء جاسم السعدي، حزب العدالة ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠، ص:١١

3. Ayse Yarar, Building A Nation Under the Single Party Regime: The Case of Turkey (1923-1938), Institute of social Studies of Suleyman, Demirel University, Isparta, Vol.4. Issue 2. Summer 2014.PP:26-38

٤. مصطفى الزين، ذئب الأناضول، ط١، رياض الريس للكتب، قبرص ،١٩٩١، ص: ١٠١-١١٠ وأنظر لمزيد من التفاصيل:

Fuller, Graham E.. The ew Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State in the Muslim World. Washington DC: United States Institute of Peace, ٢٠٠٨.

Lewis, Bernard. The Emergence of Modern Turkey. 3rd ed. New York: Oxford, University Press, 2002.

٥. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ط١، دار الشروق، ١٩٩٩، ص: ٥٣، أنظر أيضاً:

Kinross, Patrik B. B. Atatürk: The Rebirth of a Nation. London: Weidelfeld & Nicolson, 1993,p:385

٦. راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، ترجمة: علا عادل، مركز المحروسة، ٢٠١٢، ص: ٢٧ ، أنظر كذلك: عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص:٣٤

٧. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: ٥٣

٨. عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، مرجع سابق، ص:٣٥، أنظر أيضاً: أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨، دار الحرية للطباعة،بغداد، ١٩٩٠.

٩. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع نفسه، ص:٥٨-٥٩، أنظر:

Necati Ulunay Ucuzsatar, ―The Dissolution of the Ottoman Empire and the Foundation of Modern Turkey under the Leadership of Mustafa Kemal Ataturk,‖ Journal of Istanbul kültür University (Feb.2002) p. 60

Dietrich Jung, The Sèvres Syndrome: Turkish Foreign Policy and Its Historical Legacies,‖2003, AmericanDiplomacy.org, available at: http://www.unc.edu/depts/diplomatic/archives_roll/2003_07-09/jung_Sèvres/jung_Sèvres.html (accessed 12 July 2013).

١٠. هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج سليمان الحلبي، دار الأفاق العربية،ط١، القاهرة، ١٩٩٨، ص: ٩٢

١١. راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، مرجع سابق، ص:٢٧

١٢. هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج سليمان الحلبي، مرجع سابق، ص: ٩٤

١٣. ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن المستقبل، مرجع سابق ، ص:٣٧

14. Yavuz,M. Hakan, Islam and Europeanization in Turkish- Muslim Socio- Political Movements.” In Religion in an Expanding

Europe,2006,P:230 eds. Timothy. A. Byrnes, Peter. J. Katzenstein. New York: Cambridge University Press, 225-255

١٥. عبد الرازق بركات، تركيا وقضية السلام في الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرث الأوسط، القاهرة، عدد١٢، ٢٠٠٤، ص:٥٤ ولمزيد من التفاصيل أنظر:

Jung, Dietrich., and Wolfango Piccoli. Turkey at The Crossroads: Ottoman Legacies And A Greater Middle East. New York: Palgrave.2001,

١٦. هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج سليمان الحلبي، مرجع سابق، ص: ١٠. **أيضاً**

Zürcher, Erik J. Turkey a Modern History. 3rd ed. New York: I.B. Tauris. 2004.

Gökhan Bacık and Bülent Aras, Turkey‘s Inescapable Dilemma: America or Europe? Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 3, No. 1 (2004) p. 58

١٧. فليب روبنس ،تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل خوري ،دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث،ط١، قبرص، ١٩٩٣،ص:١٠

١٨. ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن المستقبل، مرجع سابق، ص: ٣٧، أنظر أيضاً: اسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، ١٩٩٥، الرياض، ص: ٢٣٣ .

١٩. عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، مرجع سابق، ص:٣٦ ، أنظر ايضاً:

Aydin, Mustafa,Turkish Foreign Policy- Framework and Analysis. Ankara: Center for Strategic Research, 2004,

٢٠. طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية، تفكيك القبضة الحديدية، في تركيا بين رهانات المستقبل وتحديات الواقع، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص: ٦٨

٢١. مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق ص:٢٨٣، أنظر أيضاً: محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية، من اربكان إلى اردوغان، مرجع سابق ، ص: ١٠٥

٢٢. عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، مرجع سابق، ص: ٤٣

23. About the subject see: John M. VanderLippe, The Politics of Turkish Democracy: İsmet İnönü and the Formation of the Multi-Party System, 1938-1950 , Albany, State University of New York Pres, 2005.

٢٤. عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، مرجع سابق، ص: ٤٣

٢٥. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: ٩٤

26. Vanderlippe, John M. The Politics of Turkish Democracy: Ismet Inönü and the Formation of the Multi-party System. Albany: State University of New York Press. 2005

٢٧. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: ٩٦

٢٨. مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص:٣٠١ ، للمزيد حول التوجهات الاسلامية لهذه الحكومة راجع: محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧، ص: ٢١-٢٢.، أيضاً أنظر:

Frank Tachau, Turkish Political Parties and Elections: Half a Century of Multiparty Democracy, Turkish Studies, Vol.1, No.1 ,Spring 2000, pp. 128-148

٢٩. مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص:٣٠٣

٣٠. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص:٩٩

٣١. طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية، تفكيك القبضة الحديدية، مرجع سابق، ص:٧٠.

٣٢. زيد أحمد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠، ص:٣٣. أنظر أيضاً: حسني محلي، عسكر تركيا: انحياز مطلق للعلمانية، في تركيا صراع الهوية ، تحرير: لقاء مكي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٦، ص: ٥٥.

٣٣. محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية من أربكان إلى أردوغان، مرجع سابق، ص: ١٠٥، انظر أيضاً: رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: ١١٤

٣٤. مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص: ٣٥١

٣٥. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: ١٢٥

36. Yavuz,M. Hakan, Islamic Political Identity in Turkey. New York: Oxford University Press, Inc, 2003,P: 65

٣٧. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: ١٢٧

٣٨. مصطفى الزين، ذئب الأناضول، المرجع نفسه، ص: ٣٥٨

٣٩. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: ١٣٢-١٤٠

٤٠. وليد، رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ط١، شركة المطبوعات للنشر ، بيروت، ٢٠٠٦، ص: ٢٠٢

٤١. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: ١٤٣

٤٢. الدستور التركي، المادة ١٣ و١٤ ، قبل تعديل عام ٢٠٠١. أنظر أيضاً:

The Constitution was adopted by the Constituent Assembly on October 18, 1982 to be submitted to referendum and published in the Official Gazette dated October 20, 1982 and numbered 17844; republished in the repeating Official Gazette dated November 9, 1982 and numbered 17863 in the aftermath of its submission to referendum on November 7, 1982 (Act No. 2709).

٤٣. رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص:١٤٤

٤٤. فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش، مرجع سابق، ص: ٤٣٤

45. Feroz, Ahmed, The Making of Modern Turkey, London & NewYork, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, fist published 1993, pp189

46. Feroz, Ahmed, The Making of Modern Turkey, London & NewYork, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, fist published 1993, pp:190

٤٧. عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، مرجع سابق، ص: ٥٢

٤٨. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص:٤٥

٤٩. تورغت أوزال: كان له دور محوري في التأسيس لعلاقة جديدة بين الدولة والمجتمع والدين، بعد أن انتهج سياسة انفتاح ملحوظة، قائمة على الجمع بين التقدم والبراغماتية السياسية مع التقاليد الدينية، ما فتح الباب أمام الإسلام والإرث العثماني ليلعبا دوراً في الحياة العامة من جديد، وأوزال المنحدر من أصل تركي هو أول من أطلق حقبة جديدة في العلاقة بالممارسة الدينية، عندما كان أول رئيس حكومة يقيم في رمضان إفطارات جماعية في مقر الحكومة، وكان أول رئيس يؤدي فريضة الحج عام ١٩٨٨.

٥٠. جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، أوراق الجزيرة ١٧، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص: ٤٩.

٥١. جمال كمال إسماعيل كركوكلي، أزمة الرئاسة التركية ٢٠٠٧، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل، دراسات إقليمية، العدد ٤، ٢٠٠٧، العراق، ص:١٨٩-١٩٠ أنظر أيضاً:

Pope, Nicole, and Hugh Pope. Turkey Unveiled: A History Of Modern Turkey. New York: The Overlook Press, 1997. Eds: Kramer, Heinz. A Changing Turkey: The Challenge to Europe and the United States. Washington DC: The Brookings Institute, 2000.

52. For further reading on clashes between Islamists and Kemalist in Turkish political scene see: Adam Szymański, Between Islam and Kemalism: Democracy Issue in Turkey), PISM, Warsaw 2008.

٥٣. ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مرجع سابق، ص:١٥٥

54. Mason,Whit."The Future of Political Islam in Turkey." World Policy Journal , Vol.17, N0 2 Summer 2000,P:56-67.

٥٥. ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مرجع سابق، ص:١٥٦-١٥٩

٥٦. ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مرجع سابق، ص:١٨٣

٥٧. سعبد الدين حقي توفيق، دراسة في النظام السياسي التركي للفترة ١٩٦٠-١٩٨٠، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، العدد ١٤، ١٩٨٤، بغداد، ص: ٢٩٩.

٥٨. الصفصائي، أحمد القطوري، التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والعاصرة، جزء أول، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦، ص: ٩٠.

59. Halis Komili ,"Turkish Foreign Policy and the West", Private View, Ankra , Winter 1997, PP.1-9.

60. Republic of Turkey, The Constitution of Republic of Turkey, As amended October17,2001, at: http://www.tbmm.gov.tr/anayasa/constitution.htm.

٦١. موقع البرلمان التركي على شبكة الانترنت، http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yd

62. Republic of Turkey, The Constitution of Republic of Turkey, As amended October17,2001, at: http://www.tbmm.gov.tr/anayasa/constitution.htm.

63. Niufer Turkish Statistical Organization, General Census, Social and Economic Characteristics of the Population, Ankara,2001,p:82

٦٤. علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية التموذج الإقليمي والأرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: ٢٩ أنظر أيضاً: http://www.unhcr.org/refworld/docid/3ae6b5be0.html [accessed 15 January 2010]

٦٥. عقيل سعيد محفوظ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مرجع سابق، ص: ١٩

٦٦. محمد التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ٢٠٠٢-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١، ص: ٤٢.

67. Library of Congress – Federal Research Division Country Profile: Turkey, August 2008, P: 21 For details: İsmail Aksel, Turkish Judicial System - Bodies, Duties and Officials, The Ministry of Justice of Turkey, Ankara 2013

68. Constitution of the Republic of Turkey.

٦٩. علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية التموذج الإقليمي والأرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص:٣٠.

70. Sakallıoğlu, Ü. "The Anatomy of the Turkish Military's Political Autonomy" Comparative Politics 29,1997, pp. 151-166. And see: Begüm Burak, The Role of the Military in Turkish Politics: To Guard

Whom and From What?, European Journal of Economic and Political Studies, Vol.4,No.1, 2011, PP: 143-169.

٧١. مصطفى كامل محمد، تركيا القدرة والتوجه والدور، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، سلسلة كراسات استراتيجية، السنة ٦، العدد ٤٧، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ٨

٧٢. سعبد الدين حقي توفيق، دراسة في النظام السياسي التركي للفترة ١٩٦٠-١٩٨٠، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، العدد ١٤، ١٩٨٤، بغداد، ص: ٣١٨

٧٣. فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، الاحزاب السياسية والجيش، مرجع سابق، ص:١١

74. For further details about the relations between the parties and democracy see: Mehmet Akinci, Ozgur Onder, Bilge Kagan Sakaci, Is Intra-Party Democracy Possible in Turkey? An Analysis of Political Parties Act and party by-laws, European Scientific Journal ,Vol.9, No.11, April 2013

٧٥. بهاء خلف الله، دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي التركي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر،غزة، ٢٠١٢، ص: ٣١

76. Ergun Ozbudun, Party politics and social Cleavages in Turkey, Lynne Rienner Publishers, U.S.A, 2013, PP:1-3.

77. Joakim Parslow, Turkish Political Parties and the European Union, How Turkish MPs Frame the Issue of Adapting to EU Conditionality, Centre for European Studies, University of Oslo, Norway, 2007, p:30. http://www.arena.uio.no

78. Joakim Parslow, Turkish Political Parties and the European Union, How ,Op.Cit, p:37. http://www.arena.uio.no

٧٩. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سابق، ص:٢٩١-٢٩٢.

٨٠. كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، صراع الإسلام والهوية، ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠، ص: ٢٧-٢٨.

٨١. بشير موسى نافع، الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة، في تركيا : صراع الهوية، تحرير : لقاء مكي، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، ٢٠٠٦، ص: ٢٣. أيضاً أنظر: هاينتس كرامر، تركيا تبحث عن ثوب جديد، مرجع سابق، ص: ٢٤

٨٢. كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، صراع الإسلام والهوية، مرجع سابق، ص: ٣٢.

٨٣. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سابق، ص:٢٩٢

84. Serhat Ahmet Kaymas, Media Policy Paradigm Shift in Turkey: Rethinking Neo- Authoritarian Media Systems in the Age of Neo Liberalism, Acta Universitatis Danubius, Vol 5, No. 1, 2011.

85. Paul Burdtein,The Impact of Public Opinion on Public Policy: A Review and an Agenda, University of Utah, Political Research Quarterly, Vol. 56, No. 1 (Mar., 2003), pp. 29-40, P: 30

٨٦. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص: ٢٤٢.

٨٧. عبد الكريم علي، الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين، مواجهة طويلة تصل إلى التعايش، في تركيا صراع الهوية، تحرير لقاء مكي، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، ٢٠٠٦، ص: ٤١-٤٢.